



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(3)/5/Add.3
24 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
البند ٨(د) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية

استعراض المعلومات المقدمة من الأجهزة والصناديق والبرامج
ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن سائر المنظمات
الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، عن أنشطتها في
دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل بموجب الاتفاقية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	أولاً - مقدمة
٣	٣٨- ٣	ثانياً - توليفة للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة
٣	٢٠- ٤	ألف - أجهزة منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
٩	٣٦-٢١	باء - المنظمات الحكومية الدولية
١٤	٣٨-٣٧	جيم - المنظمات غير الحكومية

أولاً - مقدمة

١- بموجب المقرر ١١/م أ-١ المتعلق بإجراءات تبليغ المعلومات واستعراض التنفيذ، قرّر مؤتمر الأطراف ما يلي:

(أ) أن يشجع الأجهزة والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى على تقديم معلومات، عند الاقتضاء، بشأن أنشطتها التي تضطلع بها دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل في إطار الاتفاقية؛ وينبغي أن تتضمن المعلومات المقدمة ملخصات لا تتجاوز من حيث المبدأ أربع صفحات؛

(ب) أن يشجع الأطراف على أن تفيد من خبرة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المختصة إفادة كاملة في إعداد المعلومات ذات الصلة ونشرها؛

(ج) أن يطلب تقديم التقارير إلى الأمانة قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انعقاد الدورة التي سيتم استعراضها فيها؛

(د) أن يطلب من الأمانة جمع المعلومات التي تقدمها الأجهزة والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى بشأن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها دعماً لتنفيذ الاتفاقية.

٢- وبموجب الفقرة ١ (د) من المقرر ٢/م أ-٢، والفقرة ٢ من المقرر ٥/م أ-٢، قرّر مؤتمر الأطراف في دورته الثانية ما يلي:

(أ) أن يُدرج في جدول أعمال دورته الثالثة استعراض المعلومات المقدمة من الأجهزة والصناديق والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن سائر المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، عن أنشطتها في دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل بموجب الاتفاقية؛

(ب) أن يدعو الأجهزة والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فضلاً عن سائر المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى تقديم التقارير عن التدابير المتخذة لمساعدة برامج عمل البلدان الأطراف النامية المتأثرة التي تقدم تقارير إلى الدورة.

ثانياً - توليفة للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة

٣- بعثت الأمانة برسائل تذكير إلى أجهزة وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بالإضافة إلى المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى المعتمدة تدعوها فيها إلى تقديم تقاريرها وفقاً للمقرر ٢/م أ-٢. وأعدت الأمانة الملخصات التالية بناءً على المساهمات المستلمة لغاية استكمال هذا التقرير. وستكون أيضاً المساهمات المستلمة لاحقاً في متناول مؤتمر الأطراف في الوقت المناسب.

ألف - أجهزة منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٤- تساهم أنشطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، في إطار متابعة مؤتمر قمة الأغذية العالمي في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومن هذه الأنشطة البرنامج الخاص للأمن الغذائي، ومكتب الفاو الفرعي لأفريقيا الجنوبية والشرقية (وهو برنامج لمنع تأثير الجفاف السلبي الخطير في المستقبل على إنتاج المحاصيل وتربية المواشي في الإقليم الفرعي)، وبرنامج "إدارة الجفاف المتكاملة والتي محورها المزارع" (وهو برنامج ذو نهج متكامل قائم على المشاركة من أجل تحسين إدارة الأراضي وزراعة مستدامة في أفريقيا الجنوبية). وتنفذ أيضاً مشاريع لها علاقة بمكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي في عدد من البلدان (إريتريا، بوركينا فاسو، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، الرأس الأخضر، السنغال، مالي، المغرب، النيجر، إلخ) في مجال إدارة الموارد الطبيعية، واستصلاح الأراضي، وتنويع الأمن الغذائي، إلخ. وشاركت الفاو أيضاً في إقامة الشبكات التقنية بشأن رصد الموارد والحراثة الزراعية والحفاظ على التربة، ودعمت إقامة هذه الشبكات.

٥- وفي مالي قامت (الفاو) بدعم عملية مشتركة (برنامج عمل وطني/خطة عمل بيئية وطنية) من خلال مشروع تعاون تقني ضخم بالاشتراك الوثيق مع البلد ومع ألمانيا التي تنسق بين المانحين الثنائيين. وانتهت العملية بعقد ندوة وطنية وباعتماد الحكومة للبرنامج الإطاري. بالإضافة إلى ذلك، دعمت (الفاو)، إلى جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، العملية في بوركينا فاسو وخصوصاً في تطوير مشاريع مرافقة حول إدارة تجديد الموارد الطبيعية القائمين على المشاركة.

٦- وأعد مشروع مذكرة تعاون مع أمانة الاتفاقية ومذكرة تفاهم مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. والفاو على صلة أيضاً بالآلية العالمية التي يستضيفها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويجري حالياً التماس التعاون أو تطوير التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بغية استخدام إمكانية مرفق البيئة العالمية في أفريقيا. وأخيراً، أنتجت الفاو قرصاً حاسوبياً بعنوان "مكافحة التصحر: الحفاظ على موارد الأراضي الجافة وتنميتها".

الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار)

٧- أعدت مذكرة تعاون بين مكتب اتفاقية رامسار وبين أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ووقعت في داكار بالسنغال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ووافقت أمانتا الاتفاقيتين على التعاون في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي تخص: التعاون المؤسسي، تبادل المعلومات والخبرات، بناء القدرات، تنسيق برامج العمل، العمل المشترك والتشاور وإعداد التقارير. وتسعى اتفاقية رامسار أيضاً إلى توسيع نطاق أنشطتها التدريبية والمعنية ببناء القدرات ليمتد إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية. وسوف تساعد، إلى جانب شركاء آخرين، مركزين أفريقيين للتدريب في الكاميرون وكينيا في استنباط برامج تدريبية لمديري الأراضي الرطبة في أفريقيا. وعمل مكتب اتفاقية رامسار أيضاً مع بوتسوانا بشأن سياسة وطنية خاصة بالأراضي الرطبة تغطي جميع القضايا الأساسية التي لها علاقة بمعاهدات أخرى خاصة بالبيئة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨- منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في حزيران/يونيه ١٩٩٤، اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة تدابير لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا. ومن حيث تدابير السياسة العامة فإن معظم المكاتب والدوائر والوحدات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي في صدد إدخال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً تقنياً ومالياً للعمليات الاستشارية والعمليات الهادفة إلى زيادة الوعي ببرنامج العمل الوطني، والمؤدية إلى عقد أول محفل وطني لتحديد الأنشطة ذات الأولوية لبرنامج العمل الوطني، وترتيبات التمويل والتنسيق. وبهذا الخصوص، دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع ٢٨ بلداً أفريقياً. وبالتعاون مع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية يُقدم الدعم للعمليات الاستشارية دون الإقليمية المؤدية إلى تطوير المحتويات والترتيبات لتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية. ويُقدّم دعم إضافي من أجل وضع آليات لدعم عمليات برامج العمل دون الإقليمية كصناديق التيسير دون الإقليمية (للهيئة الحكومية الدولية للتنمية) واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وعمل اللجان المتعددة الاختصاصات المعنية بالعلم والتكنولوجيا (للهيئة الحكومية الدولية للتنمية والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي). ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع مقترحات لإنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر في ٢٢ بلداً أفريقياً لتشجيع تعبئة الموارد وتوجيهها إلى المستوى المحلي لأنشطة إدارة الأراضي الجافة. وتم الشروع في برامج متنوعة كمبادرة رائدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع ابتكارات المزارعين في إدارة المياه في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، وبرنامج للتأهب لمواجهة الجفاف والتخفيف من آثاره، وبرنامج نظام معلوماتي وبيئي، بالإضافة إلى برنامج قائم على المجتمع المحلي.

٩- وخصصت عدة مكاتب قطرية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (إثيوبيا والرأس الأخضر والسودان وكينيا وموريتانيا والنيجر) ما مجموعه ٦٤٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم عمليات برامج العمل الوطنية من خلال موارد البرامج القطرية. وتمكن حتى الآن الصندوق الاستثماري لمكافحة التصحر والجفاف

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أنشئ في عام ١٩٩٤، من تعبئة أكثر من ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة والتي حُصص منها ١٤,٥ مليون دولار لأفريقيا. وتعد أستراليا وإيطاليا والبرتغال والدانمرك وسويسرا وفرنسا ولكسمبرغ والنرويج وهولندا من بين المانحين الأساسيين بالنسبة لأفريقيا. ومن بين البلدان المتأثرة التي ساهمت في هذا الصندوق بنن وبوركينا فاسو وبوليفيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وغانا وناميبيا. وبالإضافة إلى الموارد المذكورة أعلاه، فإن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج وصناديق أخرى تدعم أنشطتها تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج أفريقيا لعام ٢٠٠٠، النشط في ١٢ بلداً أفريقياً، وبرنامج المنح الصغيرة في إطار مرفق البيئة العالمية، وبرنامج قدرات القرن ٢١ القائم في ٢٥ بلداً أفريقياً، ووحدة مرفق البيئة العالمية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً دوراً فعالاً في لجنة تيسير الآلية العالمية.

١٠- وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشطاً في استنباط مواد تتعلق بمفاهيم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبمناهجها التشغيلية لتشجيع تنفيذ الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا. وتتضمن بعض أوراق المفاهيم الأساسية: "دروس وعناصر مبكرة لمنهج معدّل"، ومفهوم "المحفّل الأول"؛ و"برامج العمل دون الإقليمية: عناصر منهج"؛ و"تحويل الدين إلى التزام بحماية البيئة بالنسبة لصناديق مكافحة التصحر الوطنية". وتمّ أيضاً تطوير الدعم التقني والمالي المقدم لنشاطات الربط الشبكي مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على صعيد المجتمع المحلي بغية تعزيزها من أجل المساهمة الفعلية في عمليات برنامج العمل الوطني/برامج العمل دون الإقليمية. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة المنظمات غير الحكومية الدولية دون الإقليمية لمكافحة التصحر لمنطقة اتحاد المغرب العربي، مما أدى إلى وضع استراتيجية لتعزيز قدرة هذه الشبكة دون الإقليمية. ونظّمت ورشتان للتدريب في أفريقيا لجهات الوصل في البلدان الناطقة باللغة الانكليزية والفرنسية (نيروبي ولومي) لتعزيز قدرات المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرات المنسقين الوطنيين لبرنامج العمل الوطني.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١١- من خلال برنامج الإنسان والمحيط الحيوي يجري تنفيذ مشاريع بحث قديمة العهد حول تآكل التربة، والإدارة الرعوية والزراعية في المناطق القاحلة، وقدرات الأراضي الجافة على التحمل. وفي عامه الرابع من بدء التنفيذ حصل قرابة ٢٠٠ عالمٍ أفريقي على تدريب ضمن مشروع خاص تحت عنوان "إدارة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في أفريقيا". وبالتعاون مع شركاء من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تنفذ اليونسكو مبادرة "الرصد المتكامل للمنطقة المحمية في المحيط الحيوي" التي تجمع المعطيات البيئية الممكن استخدامها في مجال عمل الاتفاقية بشأن علامات التصحر المرجعية ومؤشراته. ويشجع برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي على جمع المعطيات المتعلقة بالموارد المائية المتوفرة لضمان إدارة مناسبة لموارد المياه؛ ويُنفذ مشروع خاص هو مشروع "النساء والموارد المائية" في عدة بلدان أفريقية. وأطلق برنامج الترابط الجيولوجي الدولي مشروعاً لخمس سنوات بشأن فهم التغيرات المستقبلية في الأراضي الجافة من خلال الديناميكا الماضية، لاستكشاف أسباب التغيرات المستقبلية في الأراضي الجافة وحجمها. وأيضاً، وضمن التطبيقات الجيولوجية لبرنامج الاستشعار من بعد، تناولت مشاريع رائدة

أطوار عمليات التعرية، مستخدمة معلومات جغرافية ومستمدة من الاستشعار من بعد. وأخيراً شاركت اليونسكو في "القمة الشمسية" التي عقدت في زمبابوي في عام ١٩٩٦ وفي البرنامج الشمسي العالمي الذي يشجع على استخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة كالتجديد الشمسية ولكن أيضاً الرياح والمياه والطاقة الحرارية الأرضية خصوصاً في المناطق الريفية.

١٢- وفيما يتعلق بالتربية تخطط اليونسكو، بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لإعداد مجموعة مواد تربوية بيئية حول مكافحة التصحر لأطفال المدارس الابتدائية، خصوصاً في البلدان المتأثرة بالتصحر. وتخطط اليونسكو لإكمال مجموعات المواد التربوية البيئية حول التصحر من خلال مخططات تربوية غير رسمية يمكن أن تشمل الكبار أيضاً. كما أنشأ معهد اليونسكو للتعليم في هامبورغ بألمانيا مركزاً إقليمياً للتعليم والتدريب في مجال البيئة لمكافحة التصحر في تشاد لصالح بلدان حوض بحيرة تشاد (تشاد، الكامرون، النيجر، نيجيريا). وأخيراً أعدت اليونسكو، مع شركاء آخرين، قرصاً حاسوبياً حول "المناطق القاحلة والتصحر".

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٣- تتناول برامج ومشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التصحر من خلال وقعه على تقييد قدرة المرأة الاقتصادية ورفاهيتها، الذي يؤثر على سبل عيش الأسر. وفي غانا ونيجيريا يتدخل الصندوق من خلال برنامج تطوير أنظمة الطاقة المتجددة الذي يهدف إلى بناء قدرة النساء المحلية على تنمية أنظمة بديلة ومتجددة للطاقة وعلى تشغيلها والمحافظة عليها باستخدام النفايات الزراعية وفضلات الإنسان للسماح لهن بإدارة شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، بشكل مربح مع التقليل من الاعتماد على خشب الوقود. وفي الرأس الأخضر والسنغال يركز برنامج على بناء قدرة المرأة على وضع استراتيجيات سوقية وعلى زيادة قدرتها التفاوضية لخلق سبل عيش مستدامة؛ ويتم حالياً تدريب ٥٠٠ امرأة. وفي بوركينا فاسو تم تدريب ٣٠٠ امرأة منتجة للزبدة النباتية المستخرجة من بذرة شجرة أم القرن من خلال مشروع تموله لكسمبرغ، وينفذه المركز الكندي للدراسة والتعاون الدوليين. كما ينشر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أيضاً الكتب المرجعية عن تكنولوجيا الطاقة والبيئة وسلسلة الكتب المرجعية عن تكنولوجيا الأغذية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٤- إن دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ الاتفاقية يتم أساساً من خلال تطوير وتنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية ومن خلال دعم التعاون الإقليمي مع التركيز على أفريقيا على وجه الخصوص. وينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاريع مرفق البيئة العالمية الشاملة النطاق بشأن تدهور الأراضي: "السكان، وإدارة الأراضي، والتغير البيئي" المنفذ من قبل جامعة الأمم المتحدة، عن الحفاظ على التنوع الإحيائي الزراعي في موضعه الطبيعي في أفريقيا وفي آسيا والمحيط الهادي وفي أمريكا الجنوبية والوسطى؛ "برنامج هامش الصحراء" بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد مشروع متعدد الاختصاصات يغطي تسعة بلدان واقعة جنوب الصحراء؛

مشروعان حول تدهور الأراضي ينفذان بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهما: "إعادة التأهيل القائم على المجتمع المحلي للأراضي المتدهورة في مناطق السنغال وموريتانيا الحدودية"، و"إدارة النباتات الأصلية لإعادة تأهيل المراعي المتدهورة في منطقة أفريقيا القاحلة"، إلى جانب وجود مواقع ميدانية في بوتسوانا وكينيا ومالي. وييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً إعداد مشروع بشأن تدهور الأراضي في المناطق عبر الحدودية شبه القاحلة لموزامبيق وزامبيا وزمبابوي. وهناك مشاريع عبر حدودية أخرى بشأن تدهور الأراضي في شرق أفريقيا وغربها ما زالت في مراحل الإعداد الأولى. واتخذت خطوات أولى لتقييم أوجه الترابط بين التغير البيئي والتصحر ووقع التغير البيئي على أراضي أفريقيا الجافة. وهناك جهود تبذل حالياً لتقييم مشاكل التعرية بسبب الرياح واستراتيجيات مكافحتها في أفريقيا وغرب آسيا. وتنفذ دراسة إفرادية بشأن الكلفة التي يسببها التصحر ووقع التصحر على الأمن الغذائي في زمبابوي بالاشتراك مع مؤسسات وطنية ومع المركز الدولي لمراجع ومعلومات التربة.

١٥- وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جهود أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مشاركة جوهرية ومالية للمساعدة في وضع تقارير وطنية بشأن تنفيذ الاتفاقية. واستضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً تقنياً لاستكمال المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الوطنية وحلقة تدريبية دون إقليمية لمنطقة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، من أجل إعلام مراكز التنسيق الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالإجراءات المعتمدة. ومكنت المساهمة المالية من عقد محافل وطنية من أجل استكمال التقارير باستخدام نهج قائم على المشاركة. وفي ظل الإطار الجامع للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة، استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مؤتمراً أفريقياً إقليمياً تحضيرياً لدورة مؤتمر الأطراف الثالثة. وعُقدت سلسلة من المشاورات مع منظمات شريكة مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والآلية العالمية من أجل تعزيز التعاون فيما بين الوكالات في مجال مكافحة التصحر وعلى وجه الخصوص في أفريقيا. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً لإنشاء وحدة التعاون الإقليمي في أبيدجان. ومن أجل تعزيز دور المجتمع المدني في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة للمنظمات غير الحكومية لحضور الاجتماعات والحلقات التدريبية ذات الصلة مثل مؤتمر الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية لمكافحة التصحر ومؤتمر الأطراف.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٦- أكد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في عام ١٩٩٤، على الحاجة إلى الإدراج الكلي لاهتمامات السكان ضمن التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين السكان واستئصال الفقر والبيئة (بما في ذلك التصحر) والأمن الغذائي والمأوى المناسب والموارد البشرية والخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. ونظّم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، الحلقة التدريبية الدولية بشأن ترابط البيئة والفقر والسكان في عام ١٩٩٨ التي جمعت بين صانعي

القرارات المتعلقة بالسياسة العامة والقادة على صعيد المجتمعات المحلية والمشاركين الوطنيين والإقليميين من أفريقيا وسمحت لهم باستخلاص الدروس من الدراسات الإفرادية والممارسات في إطار البرامج.

١٧- وفي عام ١٩٩٨، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم مركز بحوث السكان والتنمية، وهو مؤسسة دون إقليمية تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل تبحث في الروابط بين السكان والبيئة، بما في ذلك مكافحة الجفاف. كما يعمل الصندوق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع إدارة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة لإعداد ونشر فهم أفضل في جميع أنحاء المنطقة للتفاعلات المعقدة بين الأمن الغذائي والسكان والبيئة مستخدماً نموذج المحاكاة السكانية البيئية الإنمائية الزراعية. وفي الماضي، طُوِّرَ هذا النموذج بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي داخل البلدان الأفريقية، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان عن كثب ضمن نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة ومع شركاء الأمم المتحدة من خلال التقييمات القطرية المشتركة/هياكل مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية ولجان التخطيط الوطنية واللجان المعنية بالتنمية المستدامة وبرامج العمل المحلية للقون ٢١ (أو نظائرها)، دعماً لتكامل السياسة والتخطيط.

جامعة الأمم المتحدة

١٨- ذكرت جامعة الأمم المتحدة على وجه الخصوص، في تقريرها، بمجموعة المشاريع في غرب أفريقيا بشأن الناس وإدارة الأراضي والتغير البيئي. كما أعلنت أيضاً عن عزمها على تنظيم ندوة دولية حول التكنولوجيات الجديدة لمكافحة التصحر في تونس في عام ١٩٩٩، وعلى إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات والآراء فيما بين الخبراء من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها على حد سواء.

برنامج الأغذية العالمي

١٩- ما انفك برنامج الأغذية العالمي منذ عام ١٩٦٤ يلعب دوراً حاسماً في مكافحة التصحر وفي عودة الأراضي إلى الإنتاج. وتم إنفاق ما مجموعه ٤,٨ من مليارات دولارات الولايات المتحدة لدعم حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والتخفيف من الكوارث. وينفق برنامج الأغذية العالمي سنوياً ٢٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على زراعة الغابات والحفاظ على التربة وغير ذلك من الأنشطة لتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام من الناحية البيئية. ويوفر برنامج الأغذية العالمي فرص العمل من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل كزراعة الأشجار والحفاظ على المياه والتربة؛ ويحسن الأمن الغذائي المنزلي من خلال الأنشطة التي تحسن الإنتاج الزراعي والدخل العائلي، كالري على نطاق صغير؛ كما يساهم في تحسين الأراضي بشكل مستدام: الحراثة، تنمية المياه والأراضي، إدارة المراعي، التدريب في مجال الحراثة والزراعة.

٢٠- وفي أفريقيا، يعمل برنامج الأغذية العالمي على منع استنفاد مغذيات التربة مؤكداً على الجهود التقليدية للحفاظ على التربة كاستخدام الخطوط النباتية و/أو الحجرية عبر المناظر الطبيعية لحبس الرطوبة ووقف تدفق

المياه. ومشاريع الموارد الطبيعية ومشاريع الغذاء مقابل العمل البيئية التي ينفذها العاطلون عن العمل أو الأشخاص الذين لا يعملون إلا جزئياً خلال الفصول التي تتباطأ فيها الزراعة، تخفّض البطالة الفصلية والجوع. وفي عام ١٩٩٨، وفي البلدان الواقعة جنوب الصحراء، ساعد برنامج الأغذية العالمي ١,٨ مليون مستفيداً من خلال أنشطة الإنماء الزراعية والريفية. وأنفق ما مجموعه ٨١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ١٣ في المائة من النفقات السنوية، على التنمية الزراعية والريفية في أفريقيا (الإنتاج الزراعي، الاحتياطات الغذائية، البنية التحتية والاستيطان في الأرياف). ويُعد برنامج الأغذية العالمي حالياً أكثر من ٣٠ نشاطاً إنمائياً جارياً من هذا النوع في بلدان مثل إثيوبيا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال والسودان وغامبيا وغينيا وكينيا والنيجر. وعلاوة على ذلك، يعمل برنامج الأغذية العالمي عن كثب مع نظائره من الحكومات الأفريقية على تحسين آليات الإنذار المبكر والاستجابة للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. وأقام برنامج الأغذية العالمي عدة وحدات للتحليل ووضع المخططات فيما يتصل بمدى قابلية التأثر. وذلك في مكاتب إقليمية وقطرية في أفريقيا من أجل المساعدة في تحديد الأسر الفقيرة والأسر التي لا تضمن حاجتها من الغذاء وتبين أسباب ضعفها واحتياجاتها.

باء - المنظمات الحكومية الدولية

الوكالة الفرنكوفونية/معهد الطاقة والبيئة للبلدان الفرنكوفونية

٢١- بموجب قرار اتخذته اجتماع وزاري للبلدان الفرنكوفونية معقود بمناسبة انعقاد دورة مؤتمر الأطراف الأولى، دُعيت الوكالة إلى القيام، بالتعاون مع البلدان الأطراف المتقدمة صناعياً، بإعداد تقييم للتدابير العاجلة المتخذة دعماً لبلدان المجتمع الفرنكوفوني الأفريقية. وقد قدم هذا التقرير المدير التنفيذي لمعهد الطاقة والبيئة للبلدان الفرنكوفونية في محفل فرنكوفوني عقد بمناسبة انعقاد دورة مؤتمر الأطراف الثانية وأُخذ قرار يقضي باستكمال التقرير ورفعته إلى أمانة دورة مؤتمر الأطراف الثالثة.

٢٢- وتلخص الدراسة التقدم المحرز في وضع برامج العمل الوطنية ومواءمتها مع السياسات والمخططات الراهنة، كما تُبين المناهج الابتكارية المتبعة وتستعرض الدعم المقدم من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ووكالات التمويل الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للجهود المبذولة لمكافحة التصحر والتخفيف من وطأة الجفاف. وتُبرز الوثيقة أيضاً الأهمية التي يعطيها كل شريك من الشركاء لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتغيرات المدخلة على نهج كل واحد من الشركاء إما كبلد مستفيد أو كبلد مانح. كما تمّ في هذا السياق استنباط مؤشرات.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

٢٣- خلال عام ١٩٩٨، نفذت المنظمة العربية للتنمية الزراعية أنشطة عديدة في تنمية الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر بمشاركة بعض البلدان العربية في أفريقيا (تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جيبوتي، السودان،

الصومال، مصر، المغرب، موريتانيا). وكانت الأنشطة المضطلع بها تتمثل في ما يلي: حلقات ودورات تدريبية إقليمية بالإضافة إلى دراسات إقليمية وقطرية تتعلق، في جملة أمور، بحماية موارد التربة أو المياه والحفاظ عليها، استصلاح التربة الرملية، التنوع الأحيائي، الوقع الزراعي أو تنمية الغابات؛ ندوات قطرية في الجزائر ومصر وموريتانيا، إعداد ورقة عمل عن "جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مكافحة التصحر وقدرتها المؤسسية على ذلك"، ودليل للمؤسسات والهيئات المعنية بمكافحة التصحر في المنطقة العربية؛ تنفيذ مشاريع إنمائية وتعاقدية على الصعيدين الإقليمي والقطري كمشروع لمكافحة زحف الرمال باستخدام أحزمة خضراء في البلدان العربية (بما في ذلك جميع بلدان شمال أفريقيا) ومشروع بشأن تطوير التكنولوجيات المناسبة لاستصلاح التربة الرملية في الجزائر.

مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا

٢٤- عُقدت حلقة تدريبية إقليمية حول إعداد وتمويل برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر في القاهرة بمصر في تموز/يوليه ١٩٩٨ بالتعاون مع جامعة الدول العربية والأمانة التقنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب مكافحة التصحر والجفاف. وكانت الحلقة التدريبية أول اجتماع للشبكة العربية لمكافحة التصحر واستهدفت النهوض بالتدريب في مجال إعداد برامج العمل الوطنية، والشراكة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية ومجتمع المانحين، وإنشاء شبكة من المؤسسات لدعم الجهود المبذولة في مكافحة التصحر.

٢٥- واضطلع مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا أيضاً بنشاطات متنوعة أخرى مع بلدان في شمال أفريقيا كاستحداث قواعد بيانات إقليمية ووطنية ونظام للمعلومات الجغرافية عن الموارد الطبيعية، وشبكة المعلومات البيئية وقاعدة بيانات عن المؤسسات البيئية، بالإضافة إلى دليل للخبراء في مجال البيئة ولأنشطة مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا. كما ساهم مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا في إعداد المرحلة الثانية من آفاق البيئة العالمية في أفريقيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعلاوة على ذلك، أقيمت نشاطات في مجالي بناء القدرات والتدريب منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٩ وعلى وجه الخصوص في مجال أنظمة المعلومات الجغرافية البيئية. وقدمت المساعدة التقنية إلى جيبوتي ومصر والسودان بشأن أنظمة المعلومات البيئية. وأخيراً، يهدف نشاط مشترك، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من بين جهات أخرى، إلى تطوير استراتيجية إقليمية لاستخدام طبقات المياه الجوفية في الحجر الرملي النوبي والأراضي القاحلة التي تعلوها داخل الصحراء الشرقية في شمال شرق أفريقيا.

الاتحاد الأوروبي

٢٦- وجّه الاتحاد الأوروبي النظر إلى برنامج عمله لحماية الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر في أفريقيا، الذي تم في ظلّه تنفيذ ٢٣٠ برنامجاً في جميع أنحاء القارة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ بكلفة تقارب بليون يورو.

٢٧- وأقام الاتحاد تعاوناً متعدد الأطراف مع البلدان الواقعة جنوب الصحراء عبر السنوات الأربع والعشرين الماضية في إطار اتفاقيات لومي (مع دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي) ومن خلال جهازه المالي، أي صندوق التنمية الأوروبي. ووضعت اتفاقيات لومي الثلاث الأولى ما مجموعه ١٦ مليار يورو (٩٥ في المائة على شكل منح) تحت تصرف دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي التي حددت الأولويات الخاصة بها. وأكدت اتفاقية لومي الثالثة بشدة على الأمن الغذائي؛ وأشير على وجه الخصوص إلى مكافحة الجفاف والتصحر في أحكام السياسة الزراعية. وبموجب اتفاقية لومي الرابعة المنقحة أعطت البرامج الإرشادية لخمسة بلدان أفريقية (بوتسوانا، زمبابوي، سوازيلند، ملاوي، موريتانيا). وأعطى برنامج إرشادي إقليمي واحد (شرق أفريقيا) أهمية كبرى لإدارة الموارد الطبيعية وللنهج القائم على المشاركة لحماية البيئة. وهذه البرامج نسبة معقولة من الأموال للفئات الواسعة التي يمكن فيها إقامة برامج ومشاريع لمكافحة التصحر ببسر. كما أن لبرامج أخرى مجالات تركيز يستهدف فيها بوضوح أيضاً حماية الموارد الطبيعية.

٢٨- وهناك أيضاً بندان موضوعيان في الميزانية هما: "الغابات المدارية" و"البيئة في البلدان النامية" تديرهما مديرية اللجنة الأوروبية العامة للتنمية (المديرية العامة الثامنة). ويتعلق أحد المجالات ذات الأولوية الخمسة في بند الميزانية الأخير بتحسين ممارسات الحفاظ على التربة والأراضي الزراعية، وبإدارة الغابات وحمايتها، وبمكافحة التصحر. وخصّص بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ مبلغ قدره ٢٠,٦ مليون يورو لمشاريع لها علاقة بالتصحر بموجب كلا بندي الميزانية؛ وصرف من هذا المبلغ أكثر من ٥٠ في المائة على مشاريع في أفريقيا. وترد تفاصيل هذه المشاريع في تقرير وزعته الجماعة الأوروبية على المندوبين في دورة مؤتمر الأطراف الأولى في عام ١٩٩٧. وخصّصت المديرية العامة الثامنة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨ ما مجموعه ٤٣,٧ مليون يورو و٢٤,٥ مليون يورو على التوالي لبندي الميزانية المذكورين أعلاه. ولا تزال أنشطة عديدة من أنشطة مكافحة التصحر مستمرة. وسترد التفاصيل في تقرير منقح سيوزع في دورة مؤتمر الأطراف الرابعة في عام ٢٠٠٠.

٢٩- وخصّص منذ عام ١٩٩٤ ما يقارب من ١٨ مليون يورو لتمويل مشاريع بحث في الزراعة والموارد الطبيعية في دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي بموجب "التعاون الدولي مع البلدان النامية"، الذي هو برنامج "فرعي" لبرنامج البحث الإطاري للمديرية العامة الثانية عشرة. وتشمل هذه المشاريع مجموعة متنوعة من الأنشطة في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وشاركت المديرية العامة الثانية عشرة في تمويل حلقة تدريبية بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة في مناطق الأراضي الجافة في شرقي أفريقيا (أديس أبابا، ١٩٩٨) كما تخطط لتمويل حلقة تدريبية أخرى بشأن البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء أبحاث متعددة الاختصاصات في مجال التصحر في الحوض الأبيض المتوسط وفي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ساساري، إيطاليا).

المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة

٣٠- أختير المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة، الذي يعد المركز الرائد للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لاستضافة "مبادرة هامش الصحراء" القائمة على صعيد المنظومة والتي تحولت في عام ١٩٩٨ إلى برنامج مكتمل يعمل في ثلاث مناطق واقعة جنوب الصحراء: أفريقيا الشرقية (كينيا) وأفريقيا الغربية (بوركينافاسو، السنغال، مالي، النيجر) وأفريقيا الجنوبية (بوتسوانا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، ناميبيا). وتعد مبادرة هامش الصحراء مبادرة بيئية إقليمية تجمع بين أبعاد محيط الإنتاج المادية والأحيائية والاقتصادية والاجتماعية وتسعى إلى الجمع بين العلوم الطبيعية والبيئية والاقتصادية الاجتماعية. ومهمتها هي تعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر في هوامش صحراء البلدان الأفريقية جنوب الصحراء من خلال تشجيع البحوث الابتكارية ذات الطابع العملي في إدارة الأراضي الجافة للحد من تدهور الأراضي. ويقوم بالبحوث فريق متعدد الاختصاصات من العلماء في كل بلد عضو بالاشتراك الوثيق مع برامج البحوث الوطنية والإقليمية والدولية ومع المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

٣١- وقامت مبادرة هامش الصحراء بسلسلة من الأنشطة القصيرة الأجل كجزء من التزامها بالمساهمة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مثل الأنشطة التالية: جمع تكنولوجيات إدارة الأراضي الجافة القائمة واستخدامها؛ دراسات حول مواقع تمثيلية ومرجعية مختارة؛ استنباط أنظمة لدعم اتخاذ القرارات المتعددة النطاقات؛ المشاركة في استقصاء لجنة العلوم والتكنولوجيا الشبكي؛ التعاون المباشر مع أمانة الاتفاقية. وتنتظر مبادرة هامش الصحراء في إمكانات تشجيع تنوع المحاصيل في هوامش صحراء البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وفي عام ١٩٩٧ نظمت المبادرة حلقة تدريبية حول زراعة النخيل بالتعاون مع منظمات بحث إقليمية ووطنية ودولية وبدعم من مركز بحوث التنمية الدولية. ويجري استكمال مشروع إقليمي من قبل مبادرة هامش الصحراء والفاو والبرنامج الدولي للأراضي القاحلة.

مرصد الصحراء والساحل

٣٢- في إطار التدابير التي اتخذها مرصد الصحراء والساحل والأعمال التي قام بها، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وبالاتفاق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وضع دليل لاستخدام جدول المؤشرات في تنفيذ مكافحة التصحر بغية مساعدة البلدان الأفريقية على إعداد وسيلة لمتابعة وتقييم عملياتها في إنجاز وتنفيذ برامج الأعمال الوطنية. وساهم مرصد الصحراء والساحل أيضاً في التفكير الذي قامت به أمانة اتفاقية مكافحة التصحر حول طبيعة العلاقات الوطنية (جنيف، شباط/فبراير ١٩٩٩) من خلال مساهمة خلية مشتركة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، كما ساهم، بموارده الخاصة، في الاجتماع الهادف إلى استكمال "دليل صياغة التقارير الوطنية الموجهة إلى اتفاقية مكافحة التصحر" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، آذار/مارس ١٩٩٩). بالإضافة إلى ذلك، أوجد مرصد الصحراء والساحل في إطار برنامجه "دعم لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر" الموارد البشرية والمالية اللازمة للمساهمة مع الأمانة التنفيذية لاتفاقية مكافحة التصحر ومع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، في تنشيط اللقاءات دون الإقليمية المنظمة على صعيد اتحاد المغرب العربي والهيئة

الحكومية الدولية للتنمية والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، لصالح مراكز التنسيق الوطنية والمستشارين دون الإقليميين. وأخيراً ساهم مرصد الصحراء والساحل في وضع برنامج العمل دون الإقليمي لاتحاد المغرب العربي، وفي إعداد تقريره الموجه إلى دورة مؤتمر الأطراف الثالثة، وبالأخص فيما يتعلق بالعناصر المتعلقة بالمتابعة والتقييم.

منظمة الوحدة الأفريقية

٣٣- تواصل منظمة الوحدة الأفريقية تشغيل صندوق الطوارئ الخاص بالمجاعة الناجمة عن الجفاف في أفريقيا بالإضافة إلى مشروع التنمية المتكامل لهضبة فوتا جالون في غينيا. وعلى الصعيد دون الإقليمي، أدرج مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية عناصر خاصة بمكافحة التصحر في العديد من مشاريعه (في إثيوبيا وجيبوتي). وتتضمن أنشطة أخرى في شرق أفريقيا إدخال تحليل الأثر البيئية في أنشطة مشاريع تخص ثمانية بلدان أفريقية. ويقدم برنامج البحوث والتنمية للحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة خدمات في مجالات البحث وبناء القدرات ونشر المعلومات العلمية للدول الأعضاء. كما يقدم العون للبلدان الأفريقية الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في إعداد برامج أعمالها الوطنية والإقليمية وخصوصاً فيما يتعلق بالتطوير والبحث بشأن الحبوب الغذائية. ووقعت منظمة الوحدة الأفريقية على اتفاق مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتعهدت لها بدفع مبلغ قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، من خلال مصرف التنمية الأفريقي. ومن خلال ضمان التنفيذ المنسق والتماسك لاتفاقيات ريو في إطار أفريقي، باشرت منظمة الوحدة الأفريقية بالعمل على استعراض الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لعام ١٩٦٨ (اتفاقية الجزائر العاصمة) لتتماشى مع اتفاقات بيئية دولية حديثة.

٣٤- واعتمدت هيئات السياسة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي اجتمعت في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه ١٩٩٩، آلية تنسيق قارية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وسيُنظَّم لقاء تنسيق سنوي بين الهيئات الإقليمية لمتابعة التطورات والسماح بتبادل الآراء والخبرات. وستعقد اجتماعات مماثلة سنوياً على الصعيد دون الإقليمي. وتتضمن الآلية أيضاً أنشطة تطوير وبحث بشأن المعارف التقليدية والدراية الفنية والممارسات في مجال مكافحة التصحر.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا

٣٥- تعد مكافحة التصحر من بين الأهداف الرئيسية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بسياسة تحسين البيئة على الصعيد دون الإقليمي. وحدد الاتحاد مكان عمله ليتوافق مع مركزي الاتصال، وهما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، المسؤولين على صعيد أفريقيا الغربية على تنسيق برامج العمل دون الإقليمية ووضعها وتنفيذها. وشاركت لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، منذ تأسيسها في عام ١٩٩٥، في جميع مراحل إعداد برامج العمل دون الإقليمية كعضو نشط في مختلف الهيئات المنشأة في هذا الإطار. وشاركت على وجه الخصوص في اجتماع المنظمات الحكومية الدولية للمنطقة الفرعية، الذي عقد في لومي في عام ١٩٩٦، وفي محفل ممثلي برامج العمل

دون الإقليمية الذي عقد في نيامي في عام ١٩٩٧ وفي مختلف اجتماعات الفرق الموضوعية. ولما كانت اللجنة على رأس فريق "الإدارة المستدامة للموارد النباتية والحيوانية عبر الحدود" فقد اتصلت بمؤسسات دولية (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، معهد الطاقة والبيئة للبلدان الفرنكوفونية، إلخ.) بغية وضع برامج مشتركة وإجراء دراسات موضوعية في هذا المجال. وبالإضافة إلى اتفاق التعاون الموقع في عام ١٩٩٨ مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، يجري حالياً إعداد اتفاقات شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والفاو ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الإسلامي.

٣٦- وأنشأت لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا في عام ١٩٩٨ صندوقاً لإعانة التكامل الإقليمي يستهدف بشكل أولوي مناطق الاتحاد الأكثر حرماناً ومنها تلك الأكثر تأثراً من غيرها بمشاكل التصحر والجفاف. ويهدف، من جملة أمور، إلى دعم أعمال الإنتاج والتبادل وإلى المساهمة في تحسين ظروف السكان المعيشية وفي حماية البيئة. وسيكون هذا الصندوق، الذي يعتمد على موارد الاتحاد الخاصة، جاهزاً في عام ٢٠٠٠ لمشاريع وطنية أو عبر حدودية. وتجرى حالياً مباحثات مع الآلية العالمية لتعبئة شركاء آخرين في التنمية.

جيم - المنظمات غير الحكومية

الاتحاد البرلماني الدولي

٣٧- صادق مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في بروكسل (نيسان/أبريل ١٩٩٩) على الإعلان الختامي المعتمد في اجتماع البرلمانين بمناسبة انعقاد دورة مؤتمر الأطراف الثانية (ICCD/COP(2)/14)، المرفق الخامس، وقرر أن يعهد إلى الاتحاد البرلماني الدولي برعاية اجتماع ثان للبرلمانيين من المقرر أن يُعقد خلال دورة مؤتمر الأطراف الثالثة.

جمعية التضامن الكندي مع دول الساحل

٣٨- تسهم جمعية التضامن الكندي مع دول الساحل منذ عام ١٩٩٥ في تيسير مشاركة جهات دول الساحل الفاعلة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية وفي دورات مؤتمر الأطراف وذلك بتمويل كندي في إطار برنامج مصمم لتعزيز المجتمع المدني في دول الساحل. ودعمت جمعية التضامن الكندي مع دول الساحل عقد محافل وطنية في بوركينافاسو ومالي والنيجر، ساهمت في تشكيل لجان وطنية في البلدان الثلاثة. ودعمت أيضاً مالي في تنظيم محفل دون إقليمي حول التصحر وحياسة الأراضي. وبمساعدة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تم إعداد كراس عن المعارف والممارسات التقليدية في مكافحة التصحر. وعلاوة على ذلك، سجلت مبادلات وتشجيعات ذات شأن في إطار اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف في ١٧ حزيران/يونيه وخصوصاً مع مالي في عام ١٩٩٧. كما أعد كل من جمعية التضامن الكندي مع دول الساحل ومكتب مكافحة التصحر والجفاف كراساً عن الخبرة المكتسبة من اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف.